اساس ديني او اي اساس آخر . هـذا بينما الكمبرادور كطبقة طفيلية مفككة الاوصال ، ومعتمدة على المشروع الفردي والعائلي اساسا لا تمكن من حدوث تداخل واندماج كافة فروع الاقتصاد في نظام مترابط . وهذا مما يضع الاساس الموضوعي لاستمرار الانقسام الطائفي الذي تعمق في عهود الاقطاع ، حيث اخذ في لبنان سمة التفتت الشديد كغيره من اجزاء سوريا . ولكن التطور الرأسمالي والقاعدة الرأسمالية الانتاجية المتطورة نسبيا في سوريا الحالية قد نسفت ، الى حد كبير ، الاسس الموضوعية لاستمرار الانقسام الطائفي .

ان الطابع الكمبرادوري الطائفي للبرجوازية اللبنانية لا يقتصر على هذا فحسب بل يمتد تأثيره الى جهاز الدولة ، جاعلا منه جهازا متعدد الولاءات ، ولا يتمتع بهذا القدر من الاستقلال النسبي الذي نجده في نظام رأسمالي متطور ومنتج . فنحن نجد ان كثيرا من عناصر الطبقة تمثل نفسها بشكل مباشر في قمم جهاز الدولة والسلطة السياسية ، بل ان الحصول على هذا الموقع او ذاك ، او هذا المركز او ذاك يكون سببا في تعاظم الثروات بالاستفادة من التسهيلات التي يتم الحصول عليها للقيام بأعمال الوكالة والسمسرة . وبينما من المفروض ان يعمل جهاز الدولة في مجتمع قائم على الحد الادنى من قاعدة رأسمالية انتاجية ، كجهاز بيروقراطي موحد وممركز ، على دمج وصهر وتوحيد مختلف فئات الطبقة سواء في داخل آلته المركزية الضخمة كمؤسسة كبرى ، او سواء بتأثيره على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية الاجتماعية .

ولكن ، هناك من لا يزال يحلم ويتوقع من طبقة كمبرادورية غير متجانسة ومفتتة من انشاء دولة برجوازية « عصرية » مركزية !!

جهاز الدولة الكمبرادوري

يمتاز دور الدولة « السلطة » في المجتمع البرجوازي عموما حيث تسود علاقات الانتاج البرجوازية باستقلال نسبي اكبر عن الطبقة الحاكمة نفسها ، كما هو عليه حال الدولة في المجتمعات السابقة عليه. فتطور تقسيم العمل في ظل المجتمع البرجوازي يعكس نفسه على الطبقة الحاكمة ومؤسسات الدولة . فيصبح دور الدولة اكثر مركزية وتدخلا في الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية هذا بينما جهاز الدولة في المجتمعات السابقة على الرأسمالية هو أقل استقلالا ومركزية .

وفي لبنان حيث تهيمن طبقة الكومبرادور وتسود علاقات السوق ، التي تختلف تماما عن سيادة اسلوب الانتاج الرأسمالي الذي يتطلب في الاساس قيام قاعدة رأسمالية انتاجية ، فان هذا يعكس نفسه ايضا على بنية الطبقة وجهاز الدولة وطبقات المجتمع الاخرى . فنجد ان مؤسسات واجهزة الدولة غير منفصلة بصورة عقلانية ومستقلة نسبيا عن العلاقات الطائفية المسيطرة . **فالدولة هنا هي دولة ذات سمات طائفية حيث يحتل الكومبرادور الماروني عددا من المراكز الحساسة في قمة السلطة والسلك الاداري ، هذا في الوقت الذي تسعى فئات الكومبرادور الاخرى لتحسين مواقعها السياسية والادارية ذات السمة الطائفية في جهاز الدولة ،ايضا ، مما يفقد جهاز الدولة في اكثر من مجال القدرة على التجانس والتصرف باستقلال نسبي عن الطبقة الكومبرادورية الحاكمة** بوجه عام ، والفئة الكومبرادورية المارونية المهيمنة بشكل خاص .

ويشكل هذا الوضع الارض الموضوعية للحديث عن « انحياز » الدولة اللبنانية لهذه الفئة الطائفية او تلك ، بينما الانحياز الفعلي لا الشكلي هو لمصالح هذه الفئة من